الحريتي يؤيد ورقة الرومي الموجهة للنائب العام

«التشريعية» تستكمل دراسة قوانين الذمة المالية الأحد

واصلت لجنة الشؤون التشريعية مناقشة المقترحات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتقرر استكمالها خلال اجتماع تعقده الأحد المقبل، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الشؤون د.محمد العفاسي او من ينوب عنه. وأوضح رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعها امس المقترحات المتعلقة بكشف الذمة المالية، وتوقفت عند عدد من المواد والبنود الواردة في المقترحات العديدة الواردة للجنة، مبينا ان الأعضاء اتفقوا على استكمال مناقشة هذه المقترحات في اجتماع مقبل. وأكد الحريتي أهمية الاستعجال بإنجاز وإقرار قانون الذمة المالية وبقية القوانين التي نعتقد انها ستزيل الكثير من الهيئات، وتحفظ للمؤسسة البرلمانية هيبتها ومكانتها، وتحول دون إطلاق الشائعات التي تمس ذمم الناس بلا أدلة او براهين.

حسين الحريتي

وسئل الحريتي عن توجه بعض النواب لكشف ذمتهم المالية قبل إقرار القانون، فأجاب: «نحن نتفهم رغبة الاخوة النواب في هذا التوجه، خصوصا بعد كثرة الشائعات والاتهامات الباطلة التي تعرض لها بعض الأعضاء، وهو ما كان سببا في الغالب لرغبة النواب في الإفصاح عن ذممهم المالية قبل إقرار القانون. وأضاف الحريتي: «إن الإفصاح عن الذمة المالية بعد إقرار القانون وتحديد آلية واضحة للتعامل معها أفضل، لكن بما ان القانون مازال قيد الدرس فإنني أعتقد ان مقترح الأخ عبدالله الرومي بتوقيع وثيقة تخول النائب العام التحقق من الذمة المالية للنواب، مقترح جدي، ويعد بديلا منطقيا لعدم وجود قانون حتى الآن للذمة المالية، وأنا مع هذا المقترح الوجيه، وأتمنى ان يتبناه مجلس الأمة.

الساحة السياسية وصلت لمرحلة الاختناق ويجب حل المجلس

الدويسان: انقسام بين أعضاء «التشريعية» حول سريان قوانين الذمة المالية بأثر رجعي

أوضح عضو لجنة الشؤون التشريعية النائب فيصل الدويسان أن أعضاء اللجنة انقسموا بين فريق يؤيد سريان المقترحات المتعلقة بكشف الذمة المالية على الماضي، وآخر يرى عدم دستورية رجعية القوانين.

وقال الدويسان في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس «نعم هناك مبدأ دستوري بعدم رجعية القوانين، ولكن ما نطلبه ليس سريان القوانين على الذمة المالية بأثر رجعي، بل ان ما نريده هو كشف سابق للذمة المالية، وإذا لم تطبق هذه المادة «فلا طبنا ولا غدا الشر» ولن يتبين من كان يعمل في النور، ومن يعمل بالخفاء»، مؤكدا ان على من يتحرج من هذه المادة ان يستقيل من العمل العام.

وأعلن الدويسان انه بادر بتقديم كشف بذمته المالية إلى رئيس مجلس الأمة يخوله فيه بتحويل الكشف الى النائب العام أو إلى محافظ البنك المركزي للتدقيق في حساباته منذ دخوله إلى المجلس حتى يتبين كل شيء أمام الشعب الكويتي، كما قام بالتوقيع على وثيقتي النائبين مبارك الوعلان ومحمد المطير بشأن الذمة المالية، مبينا انه ابلغ نائب رئيس مجلس الأمة عبدالله الرومي برغبته في التوقيع على الميثاق المعد من قبله أيضا مبديا استعداده للمضي في أي اتجاه يفضي إلى تكريس مبدأ الشفافية.

وشدد على ان على الجميع ان يكون شفافا في هذه القضية «وحتى لو استخدمت كأداة في الخلاف السياسي وتاجر بها البعض، فعلينا أن نكون شفافين وموضوعيين مع من وضعوا ثقتهم بنا».

من جانب آخر طالب الدويسان الحكومة بتحرك سريع لمعالجة الإضراب وعدم المراهنة على الوقت في حل القضايا، وعدم الاكتفاء بإطلاق الوعود التي قد تكون غير مصدقة، مشددا على ضرورة انصاف جميع الفئات وعدم المماطلة في اقرار المطالبات المشروعة، ومشددا في الوقت ذاته على أنه ليس من المقبول اقرار الزيادات بشكل عشوائي.

واضاف: «البعض يريد ان يصطاد في الماء العكر والكل يريد الزيادة سواء كان يستحقها أم لا، وبالتالي علينا أن ننظر إلى مصلحة الوطن، والكويت أولا، وإذا كان هناك من يستحق فلتكن له الزيادة ولكن من خلال دراسة معتبرة».

وتعليقا على الحكم القضائي الذي برأه من القضية المرفوعة ضده من قبل وكيل وزارة الإعلام السابق الشيخ فيصل المالك قال الدويسان ان ساحة القضاء هي الساحة التي اتشرف بمقارعة الآخرين من خلالها والحمد لله تمت تبرئتي من التهم الموجهة لي، ويبقى في النهاية الأخ الكريم الشيخ فيصل المالك أخا وصديقا وإنسانا عزيزا على قلبي وهو محبوب لدى الكثيرين من أبناء الشعب الكويتي وبصماته واضحة وان كانت هناك بعض السلبيات فعليه أن يتقبلها بصدر رحب.

فيصل الدويسان

ورداً على سؤال عما إذا كانت تصريحاته الأخيرة وتأييده لحل مجلس الأمة جاءت نتيجة معلومات عن قرب حل المجلس رد الدويسان بالقول «لا لا أبدا... ليست لدي معلومات ولكن باعتقادي ان الساحة وصلت إلى مرحلة اختناق ويجب حل المجلس، ولكن القرار بيد صاحب السمو الأمير وهو الذي يرى ما لا نراه، ويقدر التقدير السليم فيما يصلح البلد»، مؤكدا وجود إشارات من قيادات عليا بأن المجلس سيبقى وسيتم مدته الدستورية، ولكن دائما في عالم السياسة لا يمكن الجزم بأمور قد تخرج من أيدي جميع الأطراف اللاعبة.

وبين أنه من مصلحة الحكومة أمام الكثير من المقترحات بقوانين التي لا تؤمن بها، أن تسقط هذه المقترحات والقوانين وأن يعاد تقديمها من جديد، إلا إذا كانت الحكومة غير واثقة من موقفها أو أن تركيبتها قد تتغير فهذا أمر آخر، مشيرا الى ان حل مجلس الأمة قد يفضي إلى تفاهمات تصب في صالح البلد ومنها اقرار القوانين المتعلقة بكشف الذمة المالية وغيرها من القوانين المهمة، ومعربا عن اسفه للنظرة السوداوية التي اصبحت لدى الكثير من المواطنين الذين اصبحوا يرون الكويت بلون السواد إذا شابت نقطة سوداء ثوبها الأبيض.

الحويلة: نؤيد مطالب القانونيين

أيد النائب د.محمد الحويلة مطالب القانونيين واحقيتهم في اقرار كادرهم وقال انهم الركيزة القانونية في البلد والمعنية بتطبيق القانون ومبادئ الدستور وحماية المال العام للدولة ورصد المخالفات فلا يتصور قيام مؤسسة او جهة دون وجود جهاز قانوني يحميها وينظمها.

واستغرب من اعطاء قانونيين كادراً في جهات وعدم اعطائه لباقي الجهات، خاصة انهم حاصلون على المؤهل نفسه ولديه طبيعة العمل نفسها، مؤكدا على ضرورة مساواة القانونيين بالحقوقيين حيث ان دور القانونيين لا يقل اهمية، بل قد يكون دورهم اكبر حيث انهم يؤيدون العمل الاداري والقانوني في الوقت نفسه، لذا يكون العبء الوظيفي على القانونيين مزدوجا فيجب على الحكومة تحقيق مطالبهم المستحقة بإقرار الكادر المالي لهم اسوة بنظرائهم العاملين في الجهات الحكومية الاخرى مثل ادارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات، والادارة القانونية ببلدية الكويت، تحقيقا لمبدأ المساواة واعطاء كل ذي حق حقه، وإنصاف هذه الفئة وإعطائهم ما يستحقونه.

كما طالب ديوان الخدمة المدنية بتغيير مسميات القانونيين واعطائهم مسميات تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، مشيرا الى ان المسميات الحالية لهم لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ولا مع المهام الموكلة اليهم مما اضاع عليهم حقوقهم الوظيفية، مؤكدا ان القانوني هو قانوني أينما ذهب لا يحق لأحد تجريده من مسماه، والذي لا يمكن تسميته الا بهذه الاسماء (محام - محقق - مستشار) اما المسميات التي منحها ديوان الخدمة للقانونيين العاملين بالجهات الحكومية (موثق - مأمور تنفيذ - باحث قانوني - اختصاصي قانوني)، فلا تستند إلى أي مرجع قانوني لأن القانونيين في الجهات الحكومية هم من يقومون بالتحقيق الإداري وهم من يصنعون عقود الجهة التي تصل إلى ملايين الدنانير ويقومون بصياغة وكتابة ذكرات الدفاع وترسل جاهزة الى ادارة الفتوى والتشريع لتقديمها امام القضاء، فهم يستحقون مسمى محام او محقق نظرا لهذه الاعمال التي يقومون بها.

وطالب كلا من ديوان ومجلس الخدمة المدنية بمراجعة ودراسة واصدار الكوادر بطريقة فيها عدل وانصاف وتخدم المصلحة العامة للبلد، والنظر للوزارات والمؤسسات التي لم يتم منحها كادرا خاصا بها والعمل على تحقيق مبدأ العدل والمساواة في اعطاء الكوادر، كما دعا إلى إعادة النظر في سلم الرواتب ومراجعتها لخلق توازن بين الغلاء والتضخم ومراعاة أوضاع المواطنين في ظل استمرار ارتفاع الأسعار وثبات الرواتب دون تحريك.

د.محمد الحويلة

عاشور يدعو البرلمانيين الآسيويين للعمل على معالجة قضايا البيئة والفقر في آسيا

دعا عضو مجلس الامة النائب صالح عاشور البرلمانيين الآسيويين الى العمل على معالجة قضايا البيئة والفقر في آسيا. ولفت عاشور في كلمة ألقاها امام مؤتمر اللجنة الفرعية للاقتصاد والتنمية في الجمعية البرلمانية الآسيوية الذي بدأ اعماله امس النظر الى وجود العديد من الموضوعات ذات الاهمية القصوى امام المؤتمر.

صالح عاشور

ومن تلك الموضوعات ما يتعلق بالازمة المالية وتداعياتها او شؤون الطاقة اضافة الى المساعي الدولية والاقليمية للتخفيف من الفقر وقضايا الاحتباس الحراري والمتغيرات المناخية والاهتمام بزراعة ملايين الاشجار في كل ارجاء آسيا.

واهاب النائب الكويتي بجميع البرلمانيين الآسيويين ان يعملوا على تحويل التوصيات التي يتوصل اليها المؤتمر الى برامج وآليات وحقائق تمويلية داعمة من اجل تحقيق التنمية والرخاء والسلام لأبناء البشرية بصفة عامة وللفقراء في القارة الآسيوية بصفة خاصة. واستعرض النائب عاشور تجربة دولة الكويت في مجال البيئة بعد دحر الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت 1990 والذي تسبب في وقوع كارثة بيئية في المنطقة والعالم نتيجة حرق اكثر من 700 بئر نفطية. وحذر من مخاطر الظواهر السلبية الواضحة والسريعة الوتيرة المتمثلة في تغير المناخ والاحتباس الحراري وتآكل التربة الصالحة للزراعة وازالة الغابات والتصحر التي باتت تشكل تحديا بالغ الاهمية امام شعوب آسيا والعالم. واعرب عاشور عن الادراك بأن التوسع الحالي في النشاط البشري امسى نتيجة للمستويات العالية من الاستهلاك المحلي في البلدان الصناعية المتقدمة. وأشار الى استمرار التباين في وجهات نظر دول العالم حول مشكلة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي منذ اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن المناخ في ريو عام 1992. ولاحظ انه بالرغم من ضعف الاتفاقية التي تمخضت عن قمة كوبن هاجن حول تغير المناخ في 2009 الا ان التقدم تم احرازه من خلال تعهد البلدان المتطورة بتقديم 30 مليار دولار لتقليص الانبعاثات الضارة حتى عام 2012.

الميع: الحديث عن ربيع عربي في الكويت تكسب سياسي

أكد النائب غانم الميع أن الشعب الكويتي ونحن ممثلوه لن يقبلوا بغير القيادة السياسية بديلا مشيرا إلى أن من يتحدث عن قدوم الربيع العربي على الكويت لا يفقه شيئا لأن الكويت في ربيع دائم منذ نشأتها وشعبها وقيادتها في خندق واحد في أحلك الظروف وستظل تحت شرعية واحدة بقيادة صاحب السمو وولي عهده الأمين وأسرة آل الصباح الكريمة. ودعا الميع في تصريح صحافي من يتكسب سياسيا أن يتقي الله في البلاد والعباد وأن يدرك نعمة الأمن والأمان والاستقرار التي تعيشها الكويت متابعا أن الشعارات التي يرفعها البعض هي أقرب إلى النقل الأعمى لتجارب دول قمعية، مما يجعله تصرفا غير حميد وسلوكا سخيفا، يتناقض مع التطورات الجارية على أرض الواقع، حيث ان الكويت عرفت هذا الربيع منذ نشأتها الأولى عندما بايع أهل الكويت أسرة آل الصباح على الحكم. وأضاف الميع أن الكويت تعد من أقدم الدول العربية التي أخذت بالعمل بالنظام الديموقراطي (منذ 11 نوفمبر 1962) متابعا لا نريد أن يزايد أحد على الديموقراطية التي تعيشها الكويت فمجلس الأمة يتم اختيار أعضائه عبر انتخابات تنافسية نزيهة ومباشرة وهذا ما يمثل حلما للشعوب العربية التي اجتاحتها الثورات.

غانم الميع

الكندري: اجتماع سنوي لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية

قال رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري انه تم تحديد اجتماع سنوي للجمعية في شهر سبتمبر من كل عام في احدى الدول الأعضاء في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بناء على قرار الجمعية العامة والذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة شهر فبراير الماضي.

علام الكندري

وأضاف الكندري في تصريح صحافي قبيل مغادرته البلاد متوجها الى المملكة المغربية الشقيقة ان الاجتماع المقرر عقده في العاصمة الرباط على مدى يومين من 21 الى 22 الجاري سيتناول الحصانة البرلمانية واجتماعات اللجنة التنفيذية للجمعية العامة، مشيرا الى ان هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع الأول لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، ويهدف من خلاله الى التنسيق والتشاور واكتساب الخبرات الخاصة في العمل البرلماني.

وأوضح الكندري ان ورقة العمل الخاصة بشأن الحصانة البرلمانية ستشهد مداخلة مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل المغربية محمد عبد النبوي، فيما ستكون المداخلة الثانية لمدير ادارة التشريع بوزارة العدل المغربية عبدالإله الحكيم بناني، اما اليوم الثاني فسيخصص لاجتماعات اللجنة التنفيذية في الجمعية العامة. ويرافق الأمين العام كل من الأمين العام المساعد لشؤون اللجان سليمان الماضي وأمين عام جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية ناصر العبدالجادر.

أشادت بالصحافة والبنوك لكشفهما القضية وتحويلها للنيابة

أسيل: لنركز الجهد على إقرار قوانين مكافحة الفساد دون تشتيت

في الوقت الذي شددت فيه النائبة د.أسيل العوضي على ضرورة تطبيق القانون دون محاباة أو مجاملة لأحد في التعامل مع قضية الحسابات المتضخمة لبعض النواب، عبرت عن قلقها حيال القصور التشريعي في القوانين الموجودة للتعامل مع قضايا الفساد السياسي، إذ قالت «كل خوفي أن تمر القضية دون نتيجة حاسمة كغيرها من القضايا في السابق، إما بحفظها لعدم توافر الأدلة، أو لقصور في التشريعات»، مبينة ان القضية تذكر السلطتين التشريعية والتنفيذية مجددا بضرورة سن قوانين لمكافحة الفساد وحملت السلطتين مسؤولية تأخر إقرارها بقولها «تعمدت الحكومة المناورة والمماطلة في تقديم تصورها النهائي للقوانين، بينما انشغل مجلس الأمة بالتعامل مع قضايا الفساد تعاملا مجتزئا دون إقرار قوانين وآليات مستدامة للمستقبل». وقالت العوضي «لدينا فرصة لتركيز الجهود وأتمنى من الزملاء النواب عدم تضييعها مجددا وتشتيت الجهود بمطالبات تحيد بالقضية بعيدا عما نصبو إليه وهو إقرار قوانين مكافحة الفساد، فالدعوة لحل المجلس واستقالة الحكومة لا تقدم بالضرورة حلا يحد من تكرار القضية في المستقبل».

وقالت العوضي «رغم الاحباط الذي يشعر به الشعب الكويتي من أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن تحمل الصحافة والقطاع المصرفي الكويتيين مسؤوليتهما الوطنية وقيامهما بواجبهما المهني بكشف الفضيحة وإحالتها للنيابة يطمئننا بأن هناك من قلبه على الكويت من مؤسساتنا الإعلامية والاقتصادية»، وأضاف «ان متابعة أخبار الندوة التي أقيمت في مقر التحالف الوطني الديموقراطي امس، والتي جاءت بتنسيق بين القوى السياسية وتساميها على الخلافات، تبعث الأمل من جديد بأن يأتي الحراك السياسي والشعبي المنظم بنتيجة ايجابية بدلا من الفوضى والتعنت اللذين قد يقويان معسكرات الفساد» لافتة الى انه لولا وجودها خارج الكويت في مهمة رسمية لشاركت في الندوة مساهمة في الجهود الرامية إلى حشد الدعم الشعبي لفضح الفساد وإقرار قوانين مكافحة الفساد.

د.أسيل العوضي

لاستجلاء ما إذا كان هناك تورط أو دور ما لجهات حكومية أو نيابية فيها

الوعلان يوجه أسئلة لرئيس الوزراء حول فضيحة الإيداعات المليونية

وجه النائب مبارك الوعلان حزمة من الأسئلة البرلمانية الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد تتعلق بالإيداعات المليونية والتجاوزات المالية الخطيرة ذات الصلة.

وقال النائب مبارك الوعلان في تصريح صحافي انه بعد تداعيات الفضيحة المليونية، فإن هذه الأسئلة البرلمانية تستهدف وضع سمو رئيس الوزراء أمام مسؤولياته السياسية وأمام الأمة، وحتى يعرف الشعب الكويتي حقيقة ما يشاع عن تورط أوساط حكومية ونيابية بهذه الفضيحة المليونية، وذلك تفعيلا للمادة 99 من الدستور بشأن أحقية عضو مجلس الأمة بتوجيه أسئلة لرئيس الوزراء او احد وزرائه.

وقد جاءت أسئلة النائب الوعلان على النحو التالي:

1 - هل لديك علم بإحالة بعض البنوك ملفات حسابات بعض النواب او الوزراء الحاليين او السابقين وغيرهم الى النيابة العامة بسبب شبهات في إيداعات مليونية بحساباتهم وما هو دوركم؟

2 - هل اطلعت على اي معلومات او تحركات بنكية وتحقيقات تمت بمعرفة النيابة العامة بناء على بلاغات مقدمة من بعض البنوك، بشأن إيداعات مليونية مشبوهة في الحسابات المشبوهة؟

3 - هل قمت أو أحد وزرائك بصفته بالطلب من بعض الجهات او الأجهزة في الدولة بالتحري او تشكيل لجان مختصة للنظر فيما أثير حول الإيداعات المليونية المشبوهة؟ ولماذا؟

4 - هل لديكم فكرة عن سبب تأخر البنوك في إحالة بعض الحسابات المشبوهة؟

5 - هل لديك او احد وزرائك بصفته اي علاقة، من قريب او بعيد، بتلك التحويلات البنكية المشبوهة؟

6 - هل أبلغتم أو زودتم بأي معلومات او وثائق او تقارير او بلاغات او تحذيرات من احد أجهزة او جهات الدولة الرقابية او غيرها - او احد وزرائك بصفته - حول هذه التحويلات البنكية المشبوهة؟ وفي حال تم ذلك، يرجى تزويدنا بنسخ عن تلك التقارير او الوثائق او البلاغات.

وفي ختام تصريحه الصحافي، حذر النائب مبارك الوعلان من تفعيل الأدوات الدستورية في حال «شعرنا بأن هناك مماطلة او تلكؤ في الإجابة على أسئلتنا البرلمانية وفق المدة الدستورية المقررة».

مبارك الوعلان

«صورة الشيك مفبركة للنيل من سمعتنا»

العدوة: نتعرض لحملة تشهير وأكاذيب من خصوم سياسيين

قال النائب خالد العدوة: إننا نتعرض لحملة من التشهير والأكاذيب والافتراءات من قبل مندسين ومغرضين وخصوم سياسيين بسبب مواقفنا المعتدلة والقوية، ولا أدل على ذلك من مواقع الكترونية وحسابات وهمية على تويتر وغيرها تنشر صورة شيك مزور ومفبرك منذ مدة وتظهره بين الفينة والأخرى في محاولة يائسة للنيل من سمعتنا.

واعتبر العدوة ان ذلك يأتي في سياق حملات خفافيش الظلام المجهولة للنيل من سمعته في محاولات يائسة ومتكررة من جانبهم، دأب اصحابها منذ سنين طويلة عليها وسريعا ما ينكشف زيفها وافتراءها للشعب الكويتي.

واضاف ومع ذلك لن نتوانى في تحريك الدعاوى القضائية ضد هؤلاء المندسين والمغرضين، كما ندعو - بعيدا عن المهاترات الفارغة والعنتريات السياسية - الى كشف الذمة المالية واقرار قوانين مكافحة الفساد كأسس تشريعية راسخة وليس استعراضات فردية وجعجعات انتخابية.

خالد العدوة

الصرعاوي يسأل عن نقل ملكية أحد المجمعات

وجه النائب عادل الصرعاوي سؤالا لوزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: بالإشارة الى رد وزير المالية بتاريخ 4 أكتوبر 2010 ردا على سؤالنا البرلماني بتاريخ 8 أغسطس 2010 يرجى توجيه السؤال التالي الى وزير المالية:

● هل قامت ادارة املاك الدولة بعملية نقل ملكية الاراضي المقام عليها مجمع انوار الصباح بموجب قرار المجلس البلدي الصادر سنة 1975؟ إذا كانت الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟ وإذا كانت الاجابة بالنفي، يرجى بيان اسباب ذلك؟ وما الآثار القانونية المترتبة على ذلك؟

● ما الإجراءات المتخذة من قبل إدارة املاك الدولة في شأن قرار المجلس البلدي المشار إليه اعلاه؟

● هل يتعارض قرار المجلس البلدي المشار إليه اعلاه مع القانون رقم 7 لسنة 2008 بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل بعض احكام المرسوم القانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام املاك الدولة وبالأخص ما جاء في آخر المادة الثانية منه «في جميع الاحوال لا تجوز مبادلة املاك الدولة بأملاك الغير» إذا كانت الاجابة بالنفي، يرجى تزويدي بالرأي القانوني المؤيد لذلك.

● ما مقدار المبالغ التي حصل عليها اصحاب العلاقة بسبب المبادلة التي تمت 1975 حتى الآن سواء إيجارات او اي عوائد اخرى؟ وما مقدار الخسارة التي تعود على الدولة من العدول عن هذه المبادلة؟

● ما قيمة املاك الدولة وقيمة الاراضي المقام عليها مجمع انوار الصباح بتاريخ المبادلة التي تمت سنة 1975 بالمقارنة مع قيمة املاك الدولة وقيمة الاراضي المقام عليها مجمع انوار الصباح بتاريخ العدول عن المبادلة بموجب قرار المجلس البلدي المشار إليه اعلاه؟

عادل الصرعاوي